

التدقيق الداخلي وأطراف الحوكمة في المؤسسة المالية

Internal Audit and governance parts at the financial institution

رزوقي يوسف

RAZZOUGUI Youssef

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، raz.youssef@univ-adrar.edu.dz

تاريخ القبول : 2021.05.10

تاريخ المراجعة : 2021.05.08

تاريخ الاستلام : 2021.02.10

مستخلص : هدف هذا البحث إلى إيضاح مفهوم التدقيق الداخلي وذلك لما يوفره من خدمات تأكيدية واستشارية تعزز قدرته في التقليل من الممارسات الاحتياطية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات وعدم احترام المبادئ المحاسبية، وتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية سعياً للقضاء على الفساد الإداري والمالي، كل هذا يصبوا في إطار الحوكمة الرشيدة، والتي بدورها تنعكس بالإيجاب على أداء المؤسسة المالية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل مبادئ الحوكمة هو من تفعيل أداء مهمة التدقيق الداخلي في المؤسسة تماشياً مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، ولتحقيق هذا الهدف لزم على التدقيق الداخلي أن يفعل التكامل بين مهمة التدقيق وباقي أطراف الحوكمة إضافة إلى العلاقة التي تنتج عن تأدية مهام التدقيق والإدارة ومجلس الإدارة العليا.

الكلمات المفتاحية : تدقيق الداخلي، أطراف الحوكمة، نظام الرقابة الداخلي

تصنيف JEL : G39, G34.

Abstract : The objective of this research is to clarify the concept of internal auditing because of the assurance and advisory services it provides to enhance its ability to reduce fraudulent practices resulting from asymmetry of information and lack of respect for accounting principles and achieve the principle of disclosure and transparency in order to eliminate administrative and financial corruption. The study concluded that the implementation of the principles of governance is to activate the performance of the internal audit function in the institution in line with international standards of internal auditing. To achieve this objective, Do integration between the audit function and the rest of the parties to governance in addition to the relationship resulting from the performance audit, management and senior management functions of the Board.

Keywords : Internal Audit, Governance Parts, Internal Control System

JEL Classification Codes : G34, G39.

المؤلف المرسل : raz.youssef@univ-adrar.edu.dz

1. مقدمة

ساهمت الأزمات والانهيارات التي لحقت بشركات عملاقة عالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في تبني مفهوم حوكمة المؤسسة المالية والتي نتجت بسبب فشل بعض الشركات في التقيد بالقوانين والأنظمة وأساليب ضبط عملياتها وخاصة نتيجة ضعف أجهزتها الرقابية الداخلية والخارجية أو بسبب التواطؤ مع الإدارة، ولقد ارتبطت هاته الانهيارات بفقدان الكثير من الاخلاقيات من كبار المسؤولين في الشركة وأعضاء مجلس ادارتها وخلية التدقيق القائمة بها بالإضافة الى المغالطات التي تسببت فيها مكاتب التدقيق الخارجية بالتواطؤ مع الإدارة، وعليه فقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في التنظيم القانوني والمؤسسي الذي يضمن الشفافية والنزاهة.

يعود فشل منظمات الاعمال بشكل كبير على ضعف الحوكمة المطبقة باهته المنظمات، وان انعدام فعالية الاليات المستعملة في تفعيل هاته الأخيرة هو السبب الرئيسي في ذلك، ولعل من بين أهم الاليات الفعالة لحوكمة المؤسسة المالية هي تلك المتعلقة بالآليات التحفيزية للمديرين، والاليات الرقابية الخارجية على تصرفات المديرين بالإضافة إلى آليات الرقابة الداخلية كما أن التدقيق الداخلي هو من بين الاليات الرقابية الهامة وبالتالي فهو مطلب بأن يؤدي المهام المنطوية عليه بما يسمح بتحقيق متطلبات وأهداف الحوكمة الرشيدة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن تتضح معالم الإشكالية وفق الآتي :

ماهي العلاقة التي تربط التدقيق الداخلي بأطراف حوكمة المؤسسة المالية ؟

يستمد البحث أهميته من خلال التعرف على مفهوم الحوكمة وماهي الأسباب التي أدت إلى ظهورها، والتعرف على مفهوم التدقيق الداخلي وفيما تتمثل أهميته وماهي المجالات التي يكون للتدقيق الداخلي دورا مهما في إرساء مبادئ حوكمة المؤسسة المالية وتفعيلها بالإضافة إلى التعرف على نوع العلاقة التي تكون بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة.

لغرض الإجابة على الإشكالية قسم البحث إلى ثلاث محاور أساسية وفق الآتي :

- مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي ؛
- حوكمة المؤسسة المالية وأطرافها ؛
- العلاقة بين التدقيق الداخلي وأطراف الحوكمة في المؤسسة المالية.

1. مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي

1.1. تعريف التدقيق الداخلي

إن مفهوم التدقيق الداخلي مسته العديد من المحطات التاريخية جعلت تعريفه يتغير ويستجيب لما دعت إليه الظروف الاقتصادية آنذاك، وذلك من خلال الأزمات التي عصفت باقتصاديات العالم، وعليه يمكن أن يعرف التدقيق الداخلي وفق المراحل التاريخية كالتالي :

تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA) institut of internal auditors سنة 1947 "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييبي مستقل يوجد بمنظمات الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة وهو نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل رقابية أخرى، وهذا النوع من التدقيق يتعامل أساسا مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية" (شريقي، 2010، صفحة 125). يتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي كانت له طبيعة وقائية وعلاجية للإدارة ومجال تدخله نظام الرقابة الداخلية المتعلق بالجوانب المحاسبية والمالية ولا يتدخل في الجوانب التشغيلية والعملياتية إلا في الحالات الاستثنائية بناء على طلب من الإدارة.

تعريف (IIA) لسنة 1971 "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييبي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل رقابية أخرى" (العايب، 2016، صفحة 55). يلاحظ من خلال هذا التعريف مجال التدقيق الداخلي الذي كان يقتصر فقط على الجوانب المحاسبية والمالية قد وسعت نطاق تدخله وجعله نشاط تقييبي مستقل يعنى بكافة الجوانب الإدارية.

تعريف (IIA) لسنة 1997 "وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المؤسسة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المؤسسة للقيام بمسؤولياتهم بجدارة، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات التقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة" (شمال، صفحة 166)

تعريف (IIA) لسنة 2001 "نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها، بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم)" (زيدان و حدي عبد القادر، 2018، صفحة 245)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن يستنتج تعريف مختصر عن التدقيق الداخلي والذي يمكن القول انه نشاط مستقل محايد يعنى بالجانب الرقابي على كافة عمليات المنظمة، وتقييم الأساليب الرقابية الأخرى وذلك لغرض إمداد الإدارة بالمعلومات والاتصال بين مستويات الإدارة المختلفة.

2.1. أهداف التدقيق الداخلي

يسمح التدقيق الداخلي بتحقيق الأهداف الآتية (أقسام عمر، صفحة 793) :

- التأكد من دقة الحسابات السنوية من أجل إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة.
- التأكد من دقة البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات.
- إبداء الرأي حول جودة التسيير داخل المؤسسة.
- كما يسعى كذلك إلى (صديقي و نقار، 2010، صفحة 72) :
- تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسة.
- منع الغش والأخطاء واكتشافها في حالة وقوعها.
- التأكد من مدى الاعتماد على المعلومات الموجودة في التقارير المالية.

3.1. أنواع التدقيق الداخلي

قسم الباحثون في مجال التدقيق، التدقيق الداخلي إلى 3 أنواع رئيسية يمكن إيضاحها وفق الآتي :

التدقيق المالي: وهو النوع الشائع من التدقيق يقوم به المدققين التابعين للوحدة الاقتصادية وذلك من اجل حماية أموال الوحدة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاءة إدارية وإنتاجية ممكنة للوحدة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية (شمال، صفحة 169).

التدقيق الإداري : ويشمل عملية تقييم جودة الأداء وسلوك العاملين والموظفين، وكذا تحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

التدقيق التشغيلي : هو عملية تدقيق شاملة ومنظمة تهدف للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية والأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الأنشطة. (أقسام عمر، صفحة 794)

4.1. معايير التدقيق الداخلي الدولية

لقد أشار المعهد الدولي للمدققين الداخليين إلى تعريف المعيار على أنه "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس العمليات، حيث تمثل المعايير نموذج الممارسة كما يجب أن تكون". (يوسف السعيد، 2007، صفحة 58) ووضع المعهد الدولي للمدققين الداخليين الأمريكي معايير تنظم عمل مدقق الداخلي وتضمن الاستفادة من عمل التدقيق الداخلي في خدمة المنشأة ولقد قسم المعهد المعايير إلى قسمين (معايير عامة ومعايير الأداء) (حلي، 2005، صفحة 95) وكل نوع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة حيث يرمز الحرف A إلى خدمات التأكيد والحرف C إلى الخدمات الاستشارية (حديدي، صفحة 6).

الجدول 1. معايير التدقيق الداخلي الدولية

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف الصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهام
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	انجاز المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الانجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطرة

المصدر: أحمد حلي جمعة، 2005، ص 95

2. حوكمة المؤسسة المالية وأطرافها

1.2 تعريف حوكمة المؤسسة المالية (حوكمة الشركات)

يوجد لمصطلح حوكمة المؤسسة المالية مفردات عديدة مثل (الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة) (محمد مطر، 2007، صفحة 51) وهناك من يطلق عليها تسمية الحاكمية المؤسسية والتحكم المؤسسي، وغيرها من التسميات (العايب، 2016، صفحة 48). وتعرف حوكمة المؤسسة المالية على أنها النظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من وجود هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل ورفع تقارير للمساهمين، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين الأعضاء في الجمعية العامة (حياة أحمودة، 2008، صفحة 15). كما تعرف على أنها "الآلية التي يتم بموجبها تحفيز جميع العاملين في الشركة أيا كان موقعهم فيها على جعل سلوكياتهم وممارستهم الفعلية تتفق مع إستراتيجية الشركة الهادفة ورؤيتها في تعظيم قيمتها المضافة، ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والتوازن بين مصالح الإدارة التنفيذية من جهة ومصالح الملاك من جهة أخرى" (العايب، 2016، صفحة 49). كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، كما توفر حوكمة المؤسسة المالية أيضا الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ويتم تحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (كاثرين ل و ترجمة د.سوليفان، 2002، صفحة 13)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن حوكمة المؤسسة المالية هي مجموعة القواعد التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء.

2.2 مبادئ حوكمة المؤسسة المالية

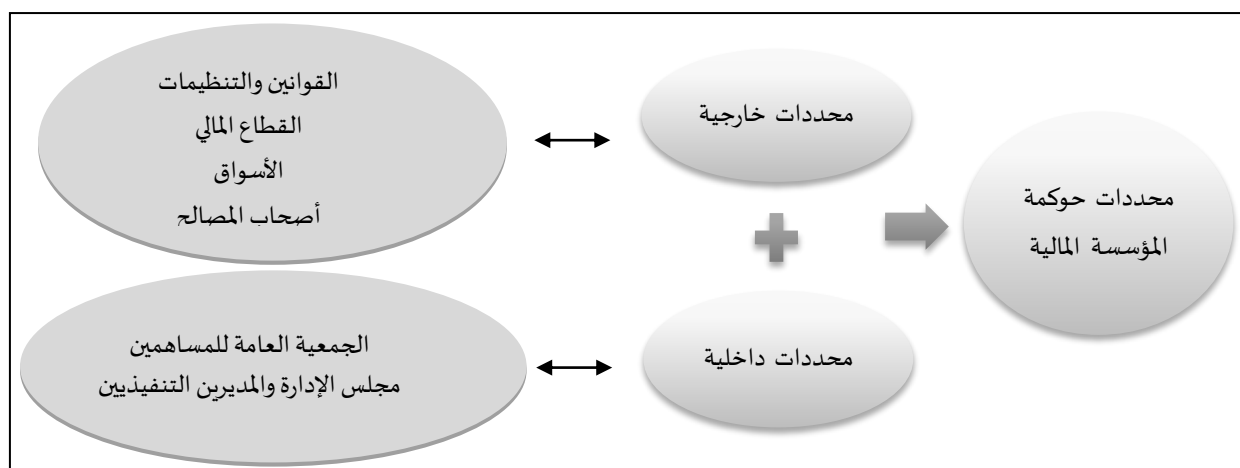
أصدرت منظمة OCED معايير أو مبادئ للحوكمة في سبتمبر 1999 وقامت بنشرها لتعزيز أهميتها ولضمان فاعلية الحوكمة في كل منظمة (بريكة السعيد، 2017، صفحة 568)، وقد تضمنت المعايير مجموعة من الممارسات الغرض منها أن تكون نقطة مرجعية يمكن لصناع السياسة استخدامها عند قيامهم باختيار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية للحوكمة التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والقانونية، كما يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عندما يقومون بتطوير ممارساتهم (عصام قريط، صفحة 6)، وقد جاءت هيكلية إطار OECD للحوكمة بست مبادئ أساسية يمكن ذكرها وفق الآتي: (عبد العال، 2005، صفحة 20)

- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة: ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المؤسسة المالية على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- حقوق المساهمون والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينبغي أن يوفر إطار المؤسسة المالية الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.
- المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركة: ينبغي أن يعترف إطار حوكمة الشركة بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، والاستدامة المالية للمنشآت.
- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية، والحاكمة المؤسسية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

3.2 محددات حوكمة المؤسسة المالية

إن التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسة المالية يتوقف على نوعين من المحددات، تقسم إلى محددات داخلية وخارجية ويمكن عرضها وفق الشكل الآتي: (شريقي، 2010، صفحة 124)

الشكل 1. محددات حوكمة المؤسسة المالية



المصدر: (شريقي، 2010) ص 124

من خلال الشكل يتضح أن المحددات الداخلية هي تلك التي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الثلاثة أطراف أساسية وهي الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وترجع أهمية هاته المحددات إلى أن وجودها يقلل من التعارض بين مصالح هاته الأطراف. أما المحددات الخارجية فهي التي يقصد بها تلك المحددات التي تعنى بالمناخ العام الاقتصادي والاستثماري للدولة.

4.2. دوافع ظهور مفهوم حوكمة المؤسسة المالية

نشأ مفهوم حوكمة المؤسسة المالية بعد ظهور نظرية الوكالة التي تمت الإشارة إليها أول مرة من طرف العالميين الأمريكيين (Means & Berle) سنة 1932 الذين تكلموا على مفهوم حوكمة المؤسسة المالية في كتابهما الذي جاء بعنوان " الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد فضلاً على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة (بلعربي عبد القادر، 2012، صفحة 253). ولقد ارتبط ظهور مفهوم حوكمة المؤسسة المالية بالأحداث التي أدت إلى تصاعد الأزمات في الاقتصاد العالمي والتي نجمت عن ضعف التسيير وتغليط المعلومات ولعل من أكبر هاته الأزمات هي كالأني(بن عيسى ، 2011، صفحة 20):

فضيحة وترجيت في الولايات المتحدة الأمريكية وما رفقها من قيام لجان تابعة للكونغرس الأمريكي بإصدار قانون مكافحة الفساد عام 1977 والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في شركات الولايات المتحدة الأمريكية. انهيار عدد من الشركات المالية التي تعمل في قطاع الادخار والقروض في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985، ما جعل اللجنة الوطنية الأمريكية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية تقوم بإصدار تقريرها المسعى Trea Way Commission والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة المؤسسة المالية وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

في أعقاب الأزمة الآسيوية 1997 التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم العمال والعلاقات فيما بين المنشآت والحكومة، والتي ظهرت من خلال العمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب، وحصول الشركة على مبالغ هائلة من ديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هاته الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة .

انهيار عدة شركات أمريكية عملاقة (Enron ,Worldcom) خلال سنتي 2001-2002 بسرعة غير متوقعة رغم أن تقاريرها المالية كانت تشير إلى تحقيق أرباح عالية وقد ترتب على ذلك انعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية، وأمانة ونزاهة المراجعين الخارجيين ومن ثم ظهر بقوة ضرورة إعمال مفهوم حوكمة المؤسسة المالية كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين الشركات ومدى الالتزام بتنفيذها.

3. العلاقة بين التدقيق الداخلي وأطراف حوكمة المؤسسة المالية

يعتبر التدقيق الداخلي الأسلوب الإداري الأنجع للحد من الفساد المالي والمحاسبي الناتج عن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية للمؤسسة خاصة بالنسبة لتلك التي تنشط في سوق الأوراق المالية.

كما أن العامل الثاني المحدد لجودة المعلومة المحاسبية، يتمثل في حوكمة المؤسسة المالية وعليه يمكن القول بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطبيق الحوكمة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن فعالية ونجاعة التدقيق الداخلي(بريكة السعيد، 2017، صفحة 570)

1.3. دور المدقق الداخلي في ظل الحوكمة

تخدم وظيفة التدقيق الداخلي الأطراف المشاركة بشكل كامل في الحوكمة مثل مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المراجع الخارجي والإدارة العليا، كما أنها تضيف قيمة للخاضعين للحوكمة مثل الإدارة والوحدات التنظيمية الفردية مثل إدارة تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف ضمان حقوق أصحاب المصالح، ومن هنا تتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي تخدم طرفين مهمين هما: المسؤولين عن الحوكمة والمستفيدين منها.

كما أقرت العديد من المناهج الجديدة لحوكمة المؤسسة المالية مسؤولية مجلس الإدارة في ضمان فعالية إطار الرقابة الداخلية في المؤسسة، وقد شددت على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه التدقيق الداخلي في دعم مجلس الإدارة من أجل ضمان الرقابة الكافية على الضوابط الداخلية، وهو بذلك جزء لا يتجزأ من إطار الحوكمة المؤسسية للمنشأة من خلال مساعدة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في القيام بمسؤولياتهم في مجال الحوكمة من خلال (بريكة السعيد، 2017، صفحة 571):

- مراجعة ثقافة الرقابة في المؤسسة.
- تقييم موضوعي لإطار المخاطر القائمة والرقابة الداخلية.
- استعراض وجود وقيمة الأصول.
- مصدر للمعلومات عن حالات الاحتيال الرئيسية والمخالفات.
- استعراض الأداء التشغيلي والمالي.
- توصيات لزيادة فعالية وكفاءة استخدام الموارد.
- تقييم مدى تحقيق أهداف الشركة.

ولقد أوضح المعيار 2110 من المعايير التدقيق الداخلي الدولية والمتعلق بطبيعة العمل بضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي في تقييم مسار الحوكمة في المؤسسة وذلك من خلال تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المنشأة المتعلقة بالقيم الأخلاقية كما أشار كذلك إلى تقييم ما إذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المنشأة تدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المنشأة (Hamzaoui, 2008، الصفحات 88-89).

2.3. الميثاق الأخلاقي للتدقيق وعلاقته بحوكمة المؤسسة المالية

إن سبب الأزمات وانهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة لم يكن بسبب القصور في معايير المحاسبة الدولية أو معايير التدقيق المعمول بها، ولكن المشكلة الرئيسية كانت في أخلاقيات المهنة ذاتها، حيث أن شركة N-ReN لم تتقيد بآليات القياس والإفصاح الخاص بالشركات ذات الأهداف المحددة وتبعها تواطؤ مدقق الحسابات القانوني Arthur Andersen بعدم الإبلاغ عن ذلك وإصداره للتقرير النظيف ونتيجة لكون وظيفة التدقيق الداخلي تخدم جميع الأطراف المشاركة في حوكمة المؤسسة المالية فوجود الميثاق الأخلاقي بشكله الحالي يزيد من كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الداخلي والتي تنعكس على التطبيق السليم للحوكمة يحوي الميثاق الأخلاقي أربع مبادئ أساسية يجب أن يتحلل بها المدقق الداخلي، وتحقق من خلال تطبيق قواعد السلوك ويمكن إيضاحه كالآتي:

الشكل 2. المبادئ الأساسية وقواعد سلوك

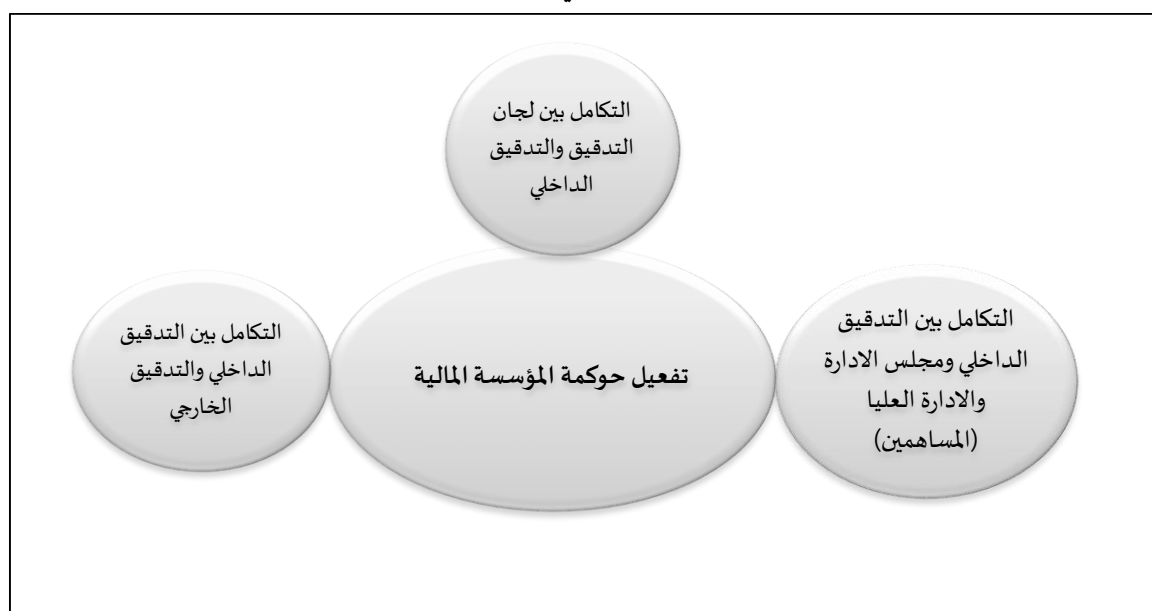


Source : Renard, 2008, p20

3.3. التكامل بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة

إن تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسة المالية وتفعيلها يقتصر على العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة وليتضح المفهوم أكثر يمكن تشكيلها وفق الآتي :

الشكل 3. التكامل بين التدقيق الداخلي وأطراف حوكمة المؤسسة المالية



المصدر: (بريكة السعيد، 2017) ص ص 4-5

أهمية التكامل بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسة المالية : إن إنشاء لجان التدقيق في الشركات أدى إلى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة و بخاصة للتدقيق الداخلي، فلجنة التدقيق تقوم باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير احتياجات هذا القسم والاجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها وفي هذا الصدد وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي والتأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين وتدعيم استقلاليتهم، كما يعتبر التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية التي تساعد لجنة التدقيق على أداء مهامها وبالتالي تحقيق حوكمة أفضل للشركة، إذن فالعلاقة التبادلية بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي تسهم وبشكل كبير في تفعيل الحوكمة في المؤسسات (براهمة ، 2011، صفحة 108).

التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل حوكمة المؤسسة المالية : يعد التدقيق الخارجي آلية من الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسة المالية، كما أن العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل في أن المدقق الخارجي يعتمد في تحديد إجراءاته ووسائله على مدى ضعف أو قوة جودة التدقيق الداخلي، فكلما كان التدقيق الداخلي أكثر جودة، كلما انعكس ذلك على جودة التدقيق الخارجي. فالتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي له انعكاس ايجابي على حوكمة المؤسسات وهذا لما توفره من مزايا لأصحاب المصالح سواء داخل المؤسسة أو خارجها (حسن يرقى، 2010، الصفحات 13-14)

التكامل بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة والإدارة العليا في تفعيل حوكمة المؤسسة المالية : وباعتبار الإدارة واحدة من الأطراف الأساسية لحوكمة المؤسسة المالية، وأن التدقيق الداخلي له تأثير فعال على جودة الحوكمة إذ ينبثق من تأثيره في باقي أطراف الحوكمة، فإن قواعد التسجيل ببورصة نيويورك للأوراق المالية تتطلب وجود تفاعل بين وظيفة التدقيق الداخلي والإدارة، وذلك بمد الإدارة بنتائج تقدير المخاطر وتقييم النظام، وأي أ فأن معايير معهد المراجعين الداخليين تصف العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي والإدارة كما ينبغي أن تكون عليه، حيث يقترح أن وظيفة التدقيق الداخلي يجب أن تفصح دوريا للإدارة عن الأنشطة التي تنفذها، سلطاتها، مسؤولياتها، وما تم انجازه من خططها الموضوعية. كما يجب أن تفصح أيضا عن المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها المنشأة إجراءات الرقابة الداخلية، قضايا أداء حوكمة المؤسسة المالية، وغيرها من الأمور التي تطلبها وتحتاجها الإدارة، وقد أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية إلى أنه يمكن للمدققين الداخليين تقديم العون للإدارة ومجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياتهم في حوكمة المؤسسة المالية (سمير كامل، 2008، الصفحات 31-32).

4. خاتمة

خلص البحث إلى أن التدقيق الداخلي كنشاط تقييمي وتأميني واستشاري مستقل يلعب دورا حاسما في اكتشاف ومنع الاحتيال، خلال تقديمه لتأكيدات موضوعية بخصوص نظم الرقابة الداخلية، ومساعدة الإدارة العليا بالاستشارات والتوصيات الكفيلة بتحسين جودة الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية، والرفع من فاعلية مختلف الأنظمة الرقابية في المؤسسة، وقد أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والتي نصت على وجوب قيام نشاط التدقيق الداخلي والعمل على تعزيز ثقافة الأخلاق والأمانة والنزاهة بين مختلف الفاعلين في المؤسسة للحيلولة دون حدوث أفعال الاحتيال.

وتبرز أهمية التدقيق الداخلي في دعم حوكمة المؤسسة المالية من خلال تقييمه لجميع الهياكل والإجراءات والسياسات المتعلقة بالحوكمة، ومساعدته للأطراف الداخلية المسؤولة عن تنفيذها على غرار مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة العليا، وعليه ومما سبق يمكن أن تستخلص النتائج التي توصل إليها البحث كالآتي :

- يعتبر التدقيق الداخلي أحد وظائف القيادة لما يقدمه من خدمات للإدارة عن طريق تقييمه الدائم والموضوعي المحايد لمختلف الأنشطة داخل المؤسسة.
- إن إطار حوكمة المؤسسة المالية يشجع على الاستخدام الفعال للموارد، ويبحث على المسائل عن إدارة هذه الموارد، مما يضمن مصالح الشركات والأفراد والمجتمع.
- يعتبر التدقيق الداخلي من الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسة المالية.
- للتدقيق الداخلي دور هام في تفعيل حوكمة المؤسسة المالية وذلك من خلال دورها الهام في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- يستند دور التدقيق الداخلي في التطبيق السليم للحوكمة في الشركات على التكامل بين الأطراف المساهمة فيها.

5. قائمة المصادر والمراجع

- أحمد جمعة حلمي. (2005). *المدخل إلى التدقيق الحديث*. الاردن: صفاء للنشر والتوزيع.
- ادم حديدي. (بلا تاريخ). دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة ميدانية-. *مجلة دفاتر اقتصادية* (01).
- بوفاتح بلقاسم بلعربي عبد القادر. (2012). لتكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات -دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي (الغواط، غرداية، ورقلة)-. (جامعة سعيدة، المحرر) *مجلة الباحث الاقتصادي* (06).
- حياة أمحمد. (2008). حوكمة المؤسسة المالية كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية -دراسة حالة المديرية العملياتية للاتصالات بولاية إليزي-. *مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، إليزي، إليزي، الجزائر*.
- خالد الخطيب عصام قريط. (بلا تاريخ). مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها - حالة الاردن ومصر -. *كلية الاقتصاد*. جامعة دمشق، سوريا.
- شايب عينو سندس بريكة السعيد. (2017). التدقيق الداخلي وحوكمة المؤسسة المالية. *لمؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة-مقاربات علمية وعملية- الجزء الأول*. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: أم البواقي، الجزائر.
- طارق عبد العال. (2005). *وكمة المؤسسة المالية (المفاهيم-المبادئ-التجارب): تطبيقات الحوكمة في المصارف*. مصر: الدار الجامعية.
- عبد الرحمان العايب. (2016). دور التدقيق الداخلي في الممارسة السليمة لحوكمة المؤسسة المالية على ضوء المعايير الدولية للممارسة مهنة التدقيق الداخلي. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (16).
- عبد الناصر نور محمد مطر. (2007). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. *مجلة إدارة الأعمال* (01).
- عمر شريقي. (2010). التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (07).
- عمر علي عبد الصمد حسن يرقى. (2010). واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها. *الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع رهانات وآفاق*. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: أم البواقي، الجزائر.
- عوماري عائشة أقاسم عمر. (بلا تاريخ). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية-دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بأدرار. (جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، المحرر) *مجلة الحقيقة* (41).
- كنزة براهيمة. (2011). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسة المالية. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في علوم التسيير تخصص: إدارة مالية*. جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر.
- كوشتا هلبلينغ وجون كاثرين ل، و ترجمة د.سوليفان. (2002). *أسيس حوكمة المؤسسة المالية في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية*. القاهرة، مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- محمد زيدان، و حديبي عبد القادر. (2018). عالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاساتها على نظام حوكمة المؤسسة المالية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (18).

- محمد عيسى سمير كامل. (2008). لعوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة المؤسسات. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، 45(01).
- مدلل يوسف السعيد. (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري -دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. *مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة التمويل، فلسطين*.
- مريم بن عيسى . (2011). تطبيق اليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء. *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر*.
- مسعود صديقي، و أحمد نقار. (2010). *المراجعة الداخلية*. الجزائر: مطبعة مزوار.
- نجا شملال. (بلا تاريخ). تقييم أثر التدقيق الداخلي على فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية. *مجلة المالية والأسواق جامعة عبد الحميد بن باديس*.
- Renard J. (s.d.). *Théorie et pratique de l'audit interne*. France: Edition Eyrolles.
- mohammed Hamzaoui. (2008). *AUDIT Gestion des risques d'entreprise et contrôle interne selon les normes ISA 200,315,330 et 500*. (الإصدار 2). France: pearson education.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

رزوقي يوسف (2021). التدقيق الداخلي وأطراف الحوكمة في المؤسسة المالية. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية*. المجلد 03 / العدد 01 - 2021.